دليل إرشادي للخطة التحسينية لتقييم هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لوزارة التربية والتعليم لعام 2023

مقدمة

يهدف هذا الدليل الإرشادي إلى مساعدة وزارة التربية والتعليم على تحسين أدائها في المجالات التي تم تحديدها على أنها تحتاج إلى تحسين في تقرير هيئة النزاهة الوطنية لعام 2023 ويقدم توجيهات محددة للوزارة بناءً على نقاط الضعف التي تم تحديدها.

بناءً على تقرير هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لعام 2023، تلتزم الوزارة التزامًا راسخًا بتعزيز نقاط الضعف التي تم تحديدها والارتقاء بمستوى الأداء العام. إدراكًا لأهمية الشفافية والمساءلة في الحفاظ على المال العام وتعزيز ثقة المواطنين، فإن الوزارة تتبنى نهجًا استباقيًا لمعالجة التحديات وتطبيق خطط علاجية فعالة.

<u>في هذا السياق، تود الوزارة أن تؤكد على ما يلي:</u>

1. التركيز على التحسين المستمر: تعتبر الوزارة تقرير هيئة النزاهة فرصة قيمة للتعلم والتحسين. سيتم تحليل المؤشرات التي حصلت على تقييم ضعيف أو ضعيف جدًا بعناية، وسيتم تطوير خطط عمل مفصلة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه النقاط.
2. تطوير خطط إجرائية فعالة: سيتم وضع آليات واضحة لمتابعة تنفيذ الخطط العلاجية، مع تحديد المسؤوليات والجداول الزمنية. سيتم التركيز على المؤشرات التي لا يوجد عليها إثباتات أو معززات، وسيتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لضمان إبراز عمل الوزارة في هذه المجالات.
3. مأسسة جهود النزاهة: سيتم دمج جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في صميم عمل الوزارة. سيتم تخصيص الموارد اللازمة وتدريب الموظفين على كافة المستويات لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية وقواعد السلوك المهني.

4. تعزيز الشفافية والتواصل: ستعمل الوزارة على تعزيز قنوات التواصل مع كافة الأطراف المعنية، بما في ذلك هيئة النزاهة والمواطنين. سيتم نشر التقارير والبيانات المتعلقة بجهود مكافحة الفساد بشفافية، وسيتم تشجيع المشاركة الفعالة من قبل الموظفين والمواطنين في هذه الجهود.

5. إن الوزارة على ثقة بأن هذه الإجراءات ستساهم في تعزيز النزاهة والشفافية في كافة عملياتها، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين.

<u>الخطوات الإجرائية لتحسين الأداء</u>

1. تحليل نقاط الضعف:

- دراسة متأنية لتقرير هيئة النزاهة الوطنية لعام 2023 لتحديد كافة النقاط التي تم تصنيفها على أنها "ضعيفة" أو "ضعيفة جداً".
- تحديد الأسباب الجذرية وراء كل نقطة ضعف.
- تحديد الإدارات والوحدات المسؤولة عن كل نقطة ضعف.

2. وضع خطة تحسينية:

- لكل نقطة ضعف، يتم وضع خطة تحسينية تتضمن:
  - أهدافًا واضحة وقابلة للقياس.
  - إجراءات محددة لتحقيق الأهداف.
  - جدولًا زمنيًا للتنفيذ.
  - مؤشرات أداء لقياس التقدم.
  - تحديد الموارد اللازمة للتنفيذ.
- إشراك جميع الموظفين المعنيين في وضع الخطة التحسينية.

- ضمان توافق الخطة التحسينية مع أهداف الوزارة الاستراتيجية.

3. تنفيذ الخطة التحسينية:

- توفير الدعم اللازم للإدارات والوحدات لتنفيذ الخطة التحسينية.
- متابعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة التحسينية بشكل دوري.
- تحديد أي عقبات قد تعترض التنفيذ واتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب عليها.
- توفير التدريب والتوعية اللازمة للموظفين لضمان فهمهم لأهداف الخطة التحسينية ودورهم في تحقيقها.

4. تقييم الأداء:

- قياس الأداء بشكل دوري باستخدام مؤشرات الأداء المحددة في الخطة التحسينية.
- تحليل النتائج وتحديد مدى التقدم المحرز في تحسين الأداء.
- إجراء التعديلات اللازمة على الخطة التحسينية بناءً على نتائج التقييم.
- إجراء مقارنات مرجعية مع أفضل الممارسات لتحديد مجالات التحسين الإضافية.

5. التحسين المستمر:

- تبني ثقافة التحسين المستمر في الوزارة.
- تشجيع الموظفين على تقديم المقترحات لتحسين الأداء.
- مراجعة وتحديث الإجراءات والسياسات بشكل دوري لضمان فعاليتها.
- الاستفادة من التجارب الناجحة وتعميمها على مستوى الوزارة.

مجالات التركيز الرئيسية

بناءً على تقرير هيئة النزاهة الوطنية لعام 2023، يجب على الوزارة التركيز بشكل خاص على المجالات التالية:

- معيار سيادة القانون:
  - مراجعة وتحديث التشريعات الناظمة لعمل المؤسسة.
  - وضع وثائق تتضمن مراجعة التشريعات والتعديلات الطارئة.
  - وضع أسس تضمن الحد من الاستثناءات والصلاحيات الجوازية.
- معيار المساءلة والمحاسبة:
  - تفعيل مدونات السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة ومعايير النزاهة الوطنية.
  - تفعيل أنظمة الشكاوى والاقتراحات.
  - تفعيل وحدة الرقابة الداخلية.
  - تفعيل الإفصاح ومنع تضارب المصالح.
- معيار الشفافية:
  - توفير نماذج (ورقية أو إلكترونية) لحق الحصول على المعلومة. توفير آليات ووسائل متنوعة للاتصال والتواصل مع الإدارة.
  - تصنيف المعلومات في الدائرة طبقا لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات.
  - توفير سجل لتصنيف المعلومات طبقا لقانون ضمان حق الحصول على المعلومة.
  - تزويد مجلس المعلومات بقوائم المعلومات المصنفة.
  - تشكيل لجنة داخلية تعنى وتلتزم بتصنيف المعلومات.
  - إلزام كافة الموظفين بالتعاون مع المنسق واللجنة لتسهيل مهمتهما.
  - العمل على تصنيف المعلومات ومراجعتها دورياً.

- معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص:
  - توفير إحصائيات وكشوفات للموظفين تتضمن عدد الموظفين/ات (ذكور / إناث) وطبيعة التعاقد معهم والمسميات والدرجات الوظيفية ونماذج العقود.
  - وضع الموظف الوظيفي (على رأس عمله / مجاز).
  - الاحتفاظ بملف إلكتروني لكل موظف/ة يحوي كل ما يتعلق به من معلومات وإنجازات وعقوبات ومهام وأمور مالية وصحية وغيرها.
  - إدارة العلاقات مع الموردين.
- معيار الحاكمية الرشيدة:
  - التخطيط والتنظيم.
  - الرقابة والتقييم.
  - إدارة المخاطر والأداء.
  - الكفاءة والفعالية والاستدامة.
  - المشاركة.

دور الإدارة العليا

- وضع رؤية واضحة لأهمية التحسين المستمر.
- رسم السياسات والمبادئ التوجيهية اللازمة لتمكين الإدارات والوحدات من إعداد وتنفيذ خطط التحسين.
- توفير الدعم اللازم للإدارات والوحدات لتنفيذ متطلبات التحسين.
- الإشراف على عملية التقييم الداخلي ومتابعة تنفيذ الإدارات للتوصيات التحسينية.
- تنسيق الجهود بين مختلف الإدارات والوحدات لضمان الامتثال لمعايير التحسين.
- إعداد وتقديم التقارير الدورية عن تقدم العمل ومدى التزام الإدارات بمتطلبات التحسين.
- تحليل نقاط القوة وفرص التحسين من خلال التغذية الراجعة الواردة من الإدارات.

دور الإدارات والوحدات

- عقد اجتماعات دورية للتوعية بأهمية التحسين المستمر والفوائد المترتبة عليه.
- مراجعة التقرير التقييمي لأداء الوزارة ودراسته وتحديد نقاط القوة وفرص التحسين ذات الصلة بمهام واختصاص الإدارة/ الوحدة.
- إعداد الخطة التحسينية لتعزيز نقاط القوة وتحديد إجراءات علاج فرص التحسين ذات الصلة بمهام الإدارة/ الوحدة ووفقًا لقدرات ومؤشرات الأداء والنتائج.
- تشكيل فريق عمل من كل إدارة/ وحدة من أعضاء سبق لهم أن شاركوا في لجان التحسين وحضروا دورات توعوية وتدريبية حول معايير التحسين لتولي مهام توفير الدعم الفني والإسناد خلال إعداد الخطة التحسينية للإدارة/ الوحدة.
- تسمية ضابط ارتباط في كل إدارة/ وحدة يتولى مهام التنسيق لعقد اجتماعات حول معايير التحسين وأهميتها والمزايا من التحسين على الصعيد المؤسسي والفردي والاستعدادات اللازمة.
- تحديد العوامل ذات العلاقة بالإدارة نفسها والتي أدت إلى عدم الحصول على العلامة المطلوبة للمعايير المرتبطة بكل إدارة والعمل على تفاديها.

المتابعة والتقييم

تتولى مديرية تطوير الأداء المؤسسي مسؤولية المتابعة والتقييم للإجراءات التي تتخذها الإدارات والوحدات للتحضير للتحسين. يتم ذلك من خلال:

- المتابعة الدورية لتقدم تنفيذ الخطط التحسينية.
- تقييم مدى تحقيق الأهداف المحددة في الخطط التحسينية.
- تقديم الدعم الفني والإسناد للإدارات والوحدات.
- إعداد التقارير الدورية عن تقدم العمل وفرص التحسين.
- رفع التقارير الدورية للإدارة العليا.

الخاتمة

إن الالتزام بتطبيق هذا الدليل الإرشادي سيساعد وزارة التربية والتعليم على تحسين أدائها في المجالات التي تم تحديدها على أنها تحتاج إلى تحسين، وبالتالي الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

بناءً على تحليل تقرير هيئة النزاهة الوطنية لعام 2023، يمكن صياغة خاتمة مع مجموعة من التوصيات لتحسين نقاط الضعف على النحو التالي:

يُظهر تقرير هيئة النزاهة الوطنية لعام 2023 نقاط قوة وضعف في أداء الوزارة. بينما تم تحقيق بعض التقدم في مجالات معينة، إلا أن هناك مجالات أخرى تتطلب اهتمامًا فوريًا وجهودًا مكثفة لتحسين الأداء. إن معالجة نقاط الضعف المحددة في التقرير أمر بالغ الأهمية لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الوزارة، وبالتالي تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

التوصيات:

1. تطوير وتنفيذ خطط عمل علاجية: يجب على الوزارة تطوير وتنفيذ خطط عمل علاجية مفصلة لمعالجة نقاط الضعف المحددة في التقرير. يجب أن تتضمن هذه الخطط أهدافًا واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس وجداول زمنية محددة.
2. تعزيز المساءلة والشفافية: يجب على الوزارة تعزيز آليات المساءلة والشفافية في كافة عملياتها. يتضمن ذلك وضع إجراءات واضحة للإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين، ونشر المعلومات ذات الصلة بالجمهور، وتسهيل الوصول إلى المعلومات.
3. تدريب وتوعية الموظفين: يجب على الوزارة توفير التدريب والتوعية اللازمين للموظفين على كافة المستويات لضمان فهمهم والتزامهم بمعايير النزاهة وقواعد السلوك المهني. يجب أن يشمل ذلك تدريبًا على مكافحة الفساد وتضارب المصالح والإبلاغ عن المخالفات.
4. مأسسة جهود النزاهة: يجب على الوزارة مأسسة جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في صميم عملها. يتضمن ذلك تخصيص الموارد اللازمة وتعيين المسؤولين عن متابعة تنفيذ خطط العمل العلاجية وتقييم الأداء.
5. المراجعة والتقييم المستمر: يجب على الوزارة إجراء مراجعة وتقييم مستمرين لأدائها في مجال النزاهة ومكافحة الفساد. يتضمن ذلك متابعة تنفيذ خطط العمل العلاجية وتقييم التقدم المحرز وتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من التحسين.
6. التعاون مع هيئة النزاهة: يجب على الوزارة تعزيز التعاون مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وغيرها من الجهات المعنية لتبادل الخبرات والمعلومات وتنسيق الجهود في مجال مكافحة الفساد.
7. من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للوزارة تحسين أدائها في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، وتعزيز ثقة المواطنين في عملها، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

اعداد : وحدة الرقابة الداخلية قسم التدقيق والرقابة الفنية

مديرة الرقابة الداخلية